اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣٠٠	١٣١٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

مدير العمل والضمان الاجتماعي في ذي قار ..

العاملون في القطاع الخاص يجهلون قانون العمل.. ولدينا حاليا اثنان وسبعون الف عاطل

ذي قار/ محمد شريف ابو ميسم

ربما يجهل الكثير من العاملين في القطاع الخاص ، ان قانون العمل يضمن لهم حق التقاعد اذا ما تعرض احدهم الى اية اصابة اثناء العمل قد تفضي الى عدم استطاعة المصاب الاستمرار في ذلك العمل ، وهذا الامر ينطبق على العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة مثلما ينطبق على العاملين في المشاريع الاخرى الكبيرة ، فالقانون ينص على شمول المشروع الذي يعمل به ثلاثة عمال او اكثر وهذا الامر ينسحب على المحال التجارية الصغيرة التي تقدم الخدمات والسلع كالمطاعم والفنادق والمحال الاخرى كمحال التصوير والحلاقة والخياطة..

المقاهي الشعبية اصبحت مكان تواجد العاطلين المفضل!

والجهات المسوولة عن تنفيذ قانون العمل هي دوائر العمل والضمان الاجتماعي المنتشرة في المحافظات ضمن تشكيلات وزارة العمل، ومن المديريات الأساسية فيها مديرية العمل العامة .. وفكرة الضمان الاجتماعي خرجت الى حيز الواقع في العام ١٩٧١ بعد صدور قانون التقاعد والضمان الاجتماعي المرقم٣٩ لسنة ١٩٧١وهو القانون النافذ الحالي .. عن هذا القانون وعن المهام التي تطلع بها هذه الدائرة في محافظة ذي قار التقينا بالسيد حمود خضر السعيد مدير دائرة العمل والضمان الاجتماعي في المحافظة الذي حدثنا بقوله: يعد قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ قانونا جيدا ولازلنا نعمل بهذا القانون والقوانين الاخرى كقانون العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ وقانون الخدمات الصناعية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٠ ولكن هنالك مشروع لاستصدار قانون جديد ليحل محل قانون العمل وقانون جديد اخر يحل محل قانون التقاعد والضمان الاجتماعي بعد موافقة ومصادقة مجلس النواب.

❖ وهل ينسحب قانون العمل رقم ٧١ على العاملين في القطاع العام؟

- كلا .. فهذا القانون يخص العاملين في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني .

❖ وما هي آلياتكم في تطبيق هذه القوانين في هذه القطاعات ؟

- لدينا جهاز تفتيش عمالي مكون من عدة لجان، كل لجنة مكونة من ممثل عن اتحاد نقابات العمال في المحافظة وممثل عن نقابة المهنة المعنية وممثل عن اتحاد الصناعات وفي العادة يكون رئيس اللجنة هو مفتش العمل، ومهام هذه اللجان ميدانية حيث تتضمن زيارة مواقع عمل القطاع الخاص للوقوف على حقيقة تطبيقه التشريعات العمالية .. فاذا كان عدد العاملين في أي مشروع من مشاريع القطاع الخاص يتجاوز الثلاثة اشخاص فيجب ان يكون ذلك المشروع مشمولاً بقانون الضمان الاجتماعي، وينبغي على صاحب العمل دفع ١٧٪ من قيمة الراتب الذي يتقاضاه العامل حيث يتحمل العامل ٥٪ ويتحمل صاحب العمل ١٢٪ ولكننا نتعامل مع صاحب العمل مباشرة ومبلغ الاشتراك هذا يتحول الى صندوق تقاعد العمال، والتقاعد اما ان يكون تقاعد عجز او تقاعد شيخوخة حين بلوغ السن القانوني، حيث يحق للعامل المصاب او الذي بلغ السن القانوني مراجعتنا في الحصول على حقوقه.

❖يبدو ان قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال يوفر فرصة كبيرة في الحصول على الحقوق اكثر مما يوفرها قانون التقاعد بالنسبة للقطاع العام .. ولكن ما هو عدد متقاعدي القطاع الخاص في محافظة ذي قار ؟

- لدينا مئتان واربعة وخمسون متقاعداً فقط منهم اثنان وستون متقاعد عجز وشيخوخة ومئة واثنان وتسعون اخرين يتسلمون (تقاعد خلف) بمعنى ان المتقاعد متوفي ورثته يستلمون الراتب ..ويحصل المتقاعد على راتبه من اقرب دائرة بريد ونحن نتحمل العمولة، وهذه الرواتب قريبة من رواتب متقاعدي الدولة.

❖ ما هي المعوقات التي تواجه عملكم ؟

- اهم تلك المعوقات الجهل بالقانون لدى العاملين في القطاع الخاص حيث ان العامل يجهل انه يستطيع الحصول على حقوق العامل الذي لديه خدمة خمسة عشر عاما اذا ما تعرض للاصابة في الشهر الاول من عمله .. ونعتقد ان مبلغ الاشتراك كبير بعض الشيء اذ يبلغ ١٧٪ من قيمة الراتب وهو كبير بالمقارنة مع ما يتم استقطاعه من رواتب العاملين في القطاع العام، اضافة الى عدم تعاون اصحاب العمل مع اللجان المختصة والأهم من ذلك ضعف السلطة التنفيذية وسيادة سلطة العشيرة، اذ لدينا الان اربعمئة وستون مشروعاً مسجل ضمن قانون التقاعد والضمان الاجتماعي وبالامكان ان يصل العدد الى الف مشروع في حالة وجود سلطة تنفيذية قوية، وبصراحة فان التوسع الحالي سيجلب لنا المزيد من المتاعب، حيث يصل الامر ان تتعرض اللجان التفتيشية الى التهديد فسلطة العشيرة هي السائدة كما قلت وهي تساهم في الفوضى المستمرة في المدينة والمواطن يفهم اننا لا زلنا نعمل بقوانين السلطة السابقة

❖ وماذا حول مركز التشغيل وعن عدد العاملين عن العمل؟

- مركز تشغيل ذي قار ينتظر قراراً من الوزارة ليعمل بشكل منفصل عن دائرتنا .. ولدينا حاليا اثنان وسبعون الف عاطل عن العمل مسجلون لدى المركز والذين تم ترشيحهم الى شبكة الحماية الاجتماعية وشملوا بالقانون اربعة واربعون الفاً وهذا الرقم هو حصة محافظة ذي قار.

❖ وما هو دور مركز التشغيل بهذا الخصوص ؟

- منذ تأسيس مركز تشغيل ذي قار في ٢٠٤/١/١٤ ولحد الان تم تشغيل تسعة وأربعين الف عاطل عن العمل .. ففي العام ٢٠٠٤ قمنا بتشغيل اثنين وربعين الفاً عاطل عن العمل ولكن التعاون معنا حاليا اصبح ضعيفا حيث صار التعيين ليس عن طريقنا ونعتقد ان معالجة امر هذا العدد من العاطلين يحتاج الى إعادة تأهيل المصانع التابعة لوزارتي الصناعة والزراعة وفتح مشاريع عمل جديدة ودعم مشاريع القطاع الخاص بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتركيز على المهن التي نحن بأمس الحاجة اليها في هذه المرحلة.

مجلس الوزراء يخصّص قروضاً ميسّرة للصناعيين

بغداد/ قيس عيداني

اعلن السيد فوزي حريري وزير الصناعة والمعادن عن تخصيص مجلس الوزراء مبلغاً من المال للصناعيين والحرفيين في بغداد على شكل قروض ميسرة تسترد بعد فترة مناسبة يتفق عليها الطرفان كجزء من تنفيذ خطة امن بغداد بصفحتها الاقتصادية. جاء ذلك خلال لقائه برئيس واعضاء اتحاد الصناعات العراقي لبحث امكانات دعم المصانع والورش القائمة والمشاريع المملوكة للقطاع الخاص لاعادة تأهيلها وتشغيلها بما يخدم شريحة واسعة من الصناعيين ويسهم بامتصاص البطالة المتزايدة في البلد .

وقال الوزير خلال اللقاء: ان هناك لجنة مشتركة من الوزارة ممثلة بمديرية التنمية الصناعية واتحاد الصناعات العراقي ستقوم بوضع الاسس والتعليمات الخاصة بمنح هذه القروض بحيث يتم استخدامها لتشغيل المعامل والورش والعودة الى النشاط الاقتصادي خلال مدة شهرين الى ثلاثة اشهر ابتداء من تاريخ تسلم القروض التي ستشمل الصناعات الجلدية بانواعها والانشائية والميكانيكية والنسيجية والغذائية وغيرها).

واضاف: ان الوزارة ستقوم بالتنسيق مع وزارة الكهرباء والاتحاد بدعم الصناعيين من خلال اعطائهم الاولوية في الحصول على الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل معاملهم في المناطق الصناعية الواقعة في بغداد والتي تقدر بنحو (٣٦) منطقة علما ان المصانع والورش والمشاريع الصناعية المؤهلة لهذه القروض في بغداد تم تقديرها من الاتحاد بنحو (٤) الاف معمل وورشة صناعية وحرفية من اصل سبعة آلاف في بغداد.

واوضح ان واحداً من اهم الشروط اللازمة لتسلم القروض هو ان يكون صاحب المعمل موجوداً في بغداد حيث استمع الى عدد من المشاكل والمعوقات الخاصة بالصناعيين واعداً اياهم بان تكون هناك لقاءات دورية متقاربة لمتابعة تنفيذ هذه الخطة وتذليل العقبات التي تواجهها واشراكهم في اتخاذ القرارات وتقديم الدعم المطلوب لاتحاد الصناعات لتنفيذ مهامهم على افضل وجه في هذا الظرف الصعب

وزير التجارة يبحث مع نظيره الكوري الجنوبي ملف العلاقات التجارية والإقتصادية

بحث وزير التجارة العراقي مع نظيره الكوري الجنوبي على هامش إجتماعات اللجنة المشتركة في سيئول سبل تفعيل العلاقات الثنائية وإحياء الإتفاقيات السابقة وتجديدها بما يخدم شعبي البلدين .

ونقل بيان صادر امس من وزارة التجارة عن الوزير عبد الفلاح حسن السوداني قوله "إن الحكومة العراقية لديها الرغبة في تطوير العلاقات الثنائية ،وتفعيل مساهمة الشركات الكورية في دعم إعمار العراق وبناء بنيته التحتية التي تعرضت للتدمير نتيجة العمليات العسكرية."

وأضاف السوداني: أن العراق "يرى في إجتماعات اللجنة العراقية - الكورية المشتركة فرصة طيبة لرفع مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري ،وفي مجالات النفط والطاقة والإستثمار... خاصة بعد مصادقة البرلمان العراقي على قانون الإستثمار مؤخراً." ووصل الوفد الحكومي العراقي ،الذي يرأسه وزير التجارة ويضم وزيرة الإعمار والإسكان السيدة بيان إسماعيل دزه ئي ووكلاء عدد من الوزارات ،إلى العاصمة الكورية الجنوبية سيئول الأحد الماضي

وأشار بيان وزارة التجارة إلى أن الوفد العراقي سيلتقي رجال الاعمال والشركات الكورية "بغية إيجاد صيغة تعاون مشترك مع شركات القطاع الخاص العراقي ،وبحث إمكانية دعمه ليواصل مشاركته في دعم الإقتصاد الوطني."

وأوضح البيان: أن وزير التجارة الكوري الجنوبي " أبدى رغبة بلاده في التعاون الثنائي المشترك مع العراق بما يخدم البلدين الصديقين ،ويحقق قفزات متقدمة تخدم التجارة والإقتصاد وتمنح فرصة لرجال الأعمال والشركات المساهمة في هذا التطور."

وعلى الصعيد نفسه ، بدأت إجتماعات اللجان الفرعية المشتركة المنبثقة عن أعمال اللجنة الرئيسية التي توزعت إلى ثلاث لجان ،الأولى تبحث التعاون التجاري والمالي وسبل تطويره ،والثانية تناقش التعاون في مجال الإعمار والإسكان والنقل ،أما اللجنة الثالثة فتبحث في مجالات النفط والطاقة والمواضيع الأخرى ذات العلاقة بالتعاون المشترك.

مؤتمر تخصصي للمحافظين في واسط

الكوت/ أصوات العراق

بدأت اليوم الثلاثاء في محافظة واسط فعاليات المؤتمر التخصصي للمحافظين ورؤساء مجالس المحافظات في العراق الذي تنظمه وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لمناقشة مشروعي تنمية الأقاليم وتسريع الإعمار.

وقال ثامر عبد الصحاب الطائي من قسم الإعلام بديوان المحافظة إن المؤتمر يهدف إلى مناقشة مشروعي تنمية الأقاليم وتسريع الإعمار. وأضاف أن " هذا هو المؤتمر الأول من نوعه الذي يناقش موضوع الإعمار بهذه الكيفية من خلال بحث واقع المشاريع التي نفذتها المحافظات ضمن تنمية الأقاليم وتسريع الإعمار."

وأشار إلى أن المؤتمر يهدف إلى الاطلاع على الانجازات التي حققتها المحافظات في هذا الإطار خلال العام الماضي والسبل الكفيلة بتجاوز المعوقات التي اعترضتها.

عمر فتاح يلتقي المدير التنفيذي للتطوير والاستثمار في الامارات

أشاد المدير التنفيذي للتطوير والاستثمار في الامارات العربية المتحدة احمد بن فهد بالتقدم والاستقرار الذي يشهده أقليم كردستان على الصعد السياسية والامنية والاقتصادية معتبرا كردستان نموذجاً ناجحاً للمدن العراقية الاخرى وعليها ان تحذو حذو كردستان. جاء ذلك خلال لقائه بنائب رئيس حكومة اقليم كردستان عمر فتاح، حيث قدم فتاح خلال جلسة اللقاء نبذة عن اقتصاد اقليم كردستان وعن قانون الاستثمار الموحد الذي شجع العديد من الشركات العربية والعالمية في الاستثمار واقامة المشاريع في كردستان نظراً لمايتمتع به الاقليم من تصاعد مشهود في استقرار الاوضاع الامنية والسياسية.

داعياً الشركات الاستثمارية الاماراتية بالاستثمار في كردستان من اجل عملية اعادة تطوير وبناء المنطقة.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثامن والخمسين بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاربعاء الموافق ٢٠٠٧/٢/٧ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٣
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٨٨
السعر الذي رسا عليه المزاد شراءً دينار/ دولار	
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٦٠,٨٣٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	
مجموع عروض الشراء - دولار	٦٠,٨٣٥,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات(١٢٨٦) دينار /حوالات .
ب-سعر البيع النقدي (١٢٩٩) دينار /دولار .
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٨,٨٨٥,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (٤١,٩٥٠,٠٠٠)دولار.

في الهم الاقتصادي

الخلافات بين البنك المركزي والأجهزة الحكومية تطفو على السطح

حسام الساموك

كان من أبسط الحسابات الحتمية لتدخّل البنك المركزي بما عُرف بسياسة تعزيز سعر صرف الدينار،وما اُثّر بشكل مباشر في خفض سعر الدولار،أن ينعكس ذلك تلقائيا في خفض مباشر بأسعار السلع في الأسواق باعتبار غالبيتها- أن لم نقل جلّها- مستورد من الخارج وبالتالي فانها معادلة بالدولار الذي جرى خفضه عنوة بنسبة بلغت في نهايتها ١٣ بالمئة، مما لعب دورا معلنا بخفض الموازنة العامة بعد أن بلغت ٤١ مليار دولار بالنظر لحساب الموازنة بالدولار لكنها تنفق عمليا بما يعادلها بالدينار العراقي، لذلك سرعان ما اختفت الصفة التي كانت توسم بها في البدء كموازنة انفجارية وانتهت من التداول.

الطرافة المرّة التي واجهت حالة السوق،أن اسعار السلع فيه،والتي افترض -كما أسلفنا- أنها ستنخفض تلقائيا،وتنسحب تلقائيا على أسعار الخدمات،اخترقت مردوداتها العرف السائد وفرضت نفسهابرفع غير مألوف لغالبية السلع المتداولة،بما ترك آثارا بائسة على مصداقية اجراءات البنك المركزي وسياسات الأجهزة الحكومية التي لم تحقق أيا من مشروعاتها منذ سنوات.

وبغض النظر عن الملاحظات العديدة التي ثبتناها على هشاشة اجراءات البنك المركزي حين افتقرت للحزم الذي افتقرت اليه تماما،فان ما طفا على السطح من خلافات بين ادارة البنك والأجهزة الحكومية أثار غرابة الجميع،حين اتهم بعض أطراف الفريق الحكومي تفرّد البنك المركزي باجراءات تتعارض -كماترى- مع السياقات المنهجية الكفيلة بمعالجة الأزمة الاقتصادية برمتها،وقد بدا ذلك جهارا في النقاشات الحامية التي تخللتها الندوة التي دعا اليها اتحاد رجال الأعمال العراقيين وحضرها ممثلون عن البنك المركزي والأجهزة الحكومية المعنية.فقد ارتكزت وجهات النظر التي خالفت ممثلي البنك المركزي في سياساته التي اعتمدها بأن التضخم النقدي ليس نتاج عامل احادي سببه(طفح) السيولة النقدية مما يتطلب امتصاصها باجراءات مصرفية بحتة،انماهي تداعيات اختلالات هيكلية يعاني منها الاقتصاد العراقي برمته،فيما ترددت تقولات اخرى أعابت على البنك المركزي العراقي احساسه بالاستقلاليةعن توجهات الحكومة دون أن يكلف نفسه استشارة أطراف معنية عديدة بالسياسات المالية التي يفترض أنها لازمة لسلامة السياسات النقدية وسلاستها .

في خضم هذه التجاذبات التي نعتقد أنها حالة صحية وداعمة لكل التوجهات الساعية لمعالجة أزماتنا المختلفة ومنها الأزمة الاقتصادية الخانقة بكل حقولها من بطالة وركود اقتصادي وتعطيل قسري لقطاعات الانتاج بكل تفاصيلها،فضلا عن التضخم واضطراب التداولات في حركة السوق عموما،فاننا نحث الأطراف المختلفة على مغادرة نهج(الخلوة في الصومعات) والتذرع بعدم التفرغ وتأكيد فاعلية كل الأطراف عبر التحاور في محطات التجاذب ومنابر تلاقح الأفكار التي دعونا اليها طويلا،لكن التقاعس وربما المكابرة التي أصابت البعض سدّت الطريق على احياء جلسات المحاورة والانصات لأراء الآخرين بما يعزز الملكات-مهما كانت (معصومة من الخلل)، لخلق واقع يدعي الكثيرون القناعة به دونما تبنيه فعلا،اذ ليس كالديمقراطية نهجاً واسلوباً وأداة تفاهم من أجل تحقيق أهداف نفترض أنها سامية وخلاّقة،خاصة أن الجميع ما زالوا في طريق ارساء دولة المؤسسات التي لا تقوم الاّ على أساس التقاء ما يجمع الآراء والقناعات مهما تخللتها جزيئات التنافر.

وليس أدل على ذلك ماسعينا اليه في اطار طاولة المدى المستديرة،ذلك التقليد الشهري الذي يضيف المعنيين بالشأن الاقتصادي بكل توجهاتهم،لكننا،ومع كل ما أنجزناه من أشواط في طريق تواصلها ما زلنا نعاني من تذرع بعض من دعوناهم للمشاركة، بمشغوليات، نثق تماما أنهم أنفسهم مقتنعون بأن اسهامهم في الطاولة وتجاذباتها أكثر جدوى وأعم فائدة !